ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوظ والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع و
المخفوظ والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب
فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير
المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف
قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض
بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة
الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في
بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان
النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم
ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى
من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال
بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب
فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح
فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء
والتغيير عن حاله الاصلي قوله يرفع به المنادى في غير صورة
النداء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما قبله
ما يؤل اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل وكذا ان تجعل
الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى

قوله

قوله والفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه
فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى فكانه قيل ويبنى
على ما به الرفع ويتجه عليه ان تمامه الرفع النون فكانه لهذا اختار
البعض ارجاع الضمير الى الاسم قوله اى لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته
شبه مضاف فدال على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة
ذكر شبه المضاف في مقابلته وقيل ينصرف المفرد اليه فانه
الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو كل اسم لا يتم
معناه الا بانضمام امر اخر اليه بهذا امر لا انضباط له ولا يرجع
الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في
باب النداء دون باب لا فان يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون
لا حليم تعجل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن والا الى محصل
يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب
دون الموصوف بالمفرد وقد سهى فيه الشارح واخل بكلام
الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء امر بعده من تمامه فظن
ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذاك بل المعنى
انه من تمامه في اعتبار انهم اما الداع معنوى او لاضطرار
نحوى اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه
ويكون لمجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما

Copyright © King Saud University